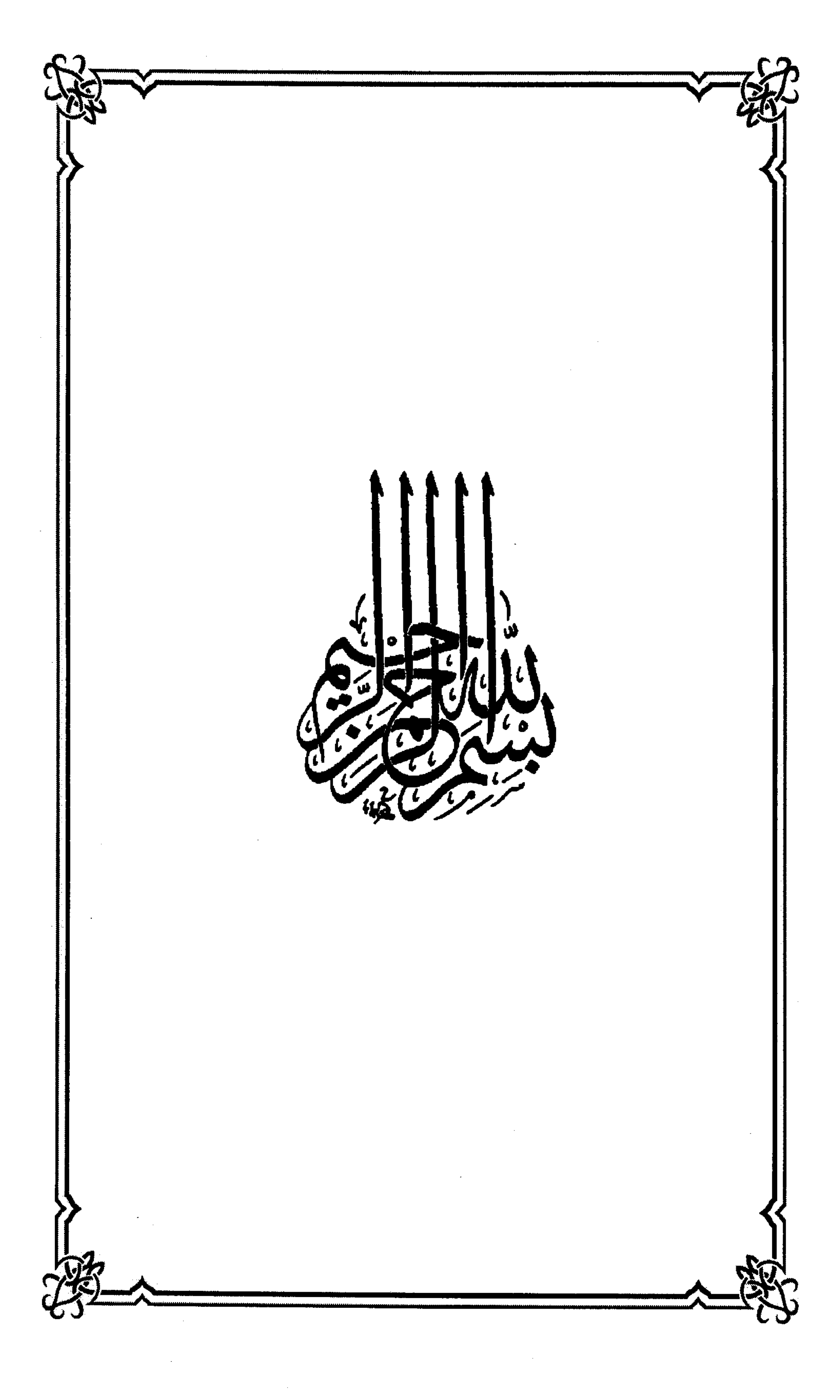
بَرَاءة أئمة السَّلَف

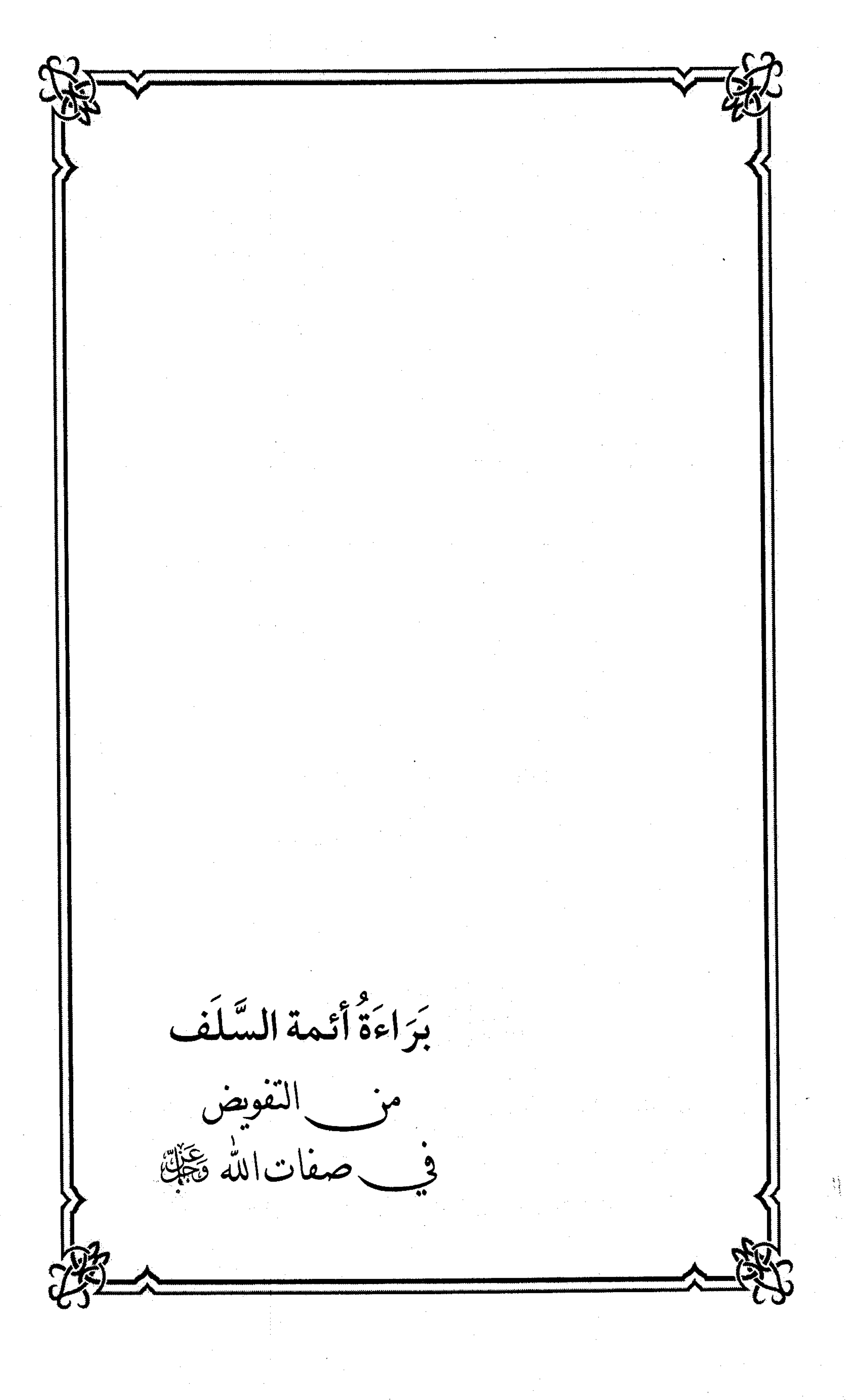
من التفويض في صفات الله عزّ وجلّ

تأليف

أحمد بن محمد بن الصادق النجار




بسم الله الرحمن الرحيم



بَرَاءَةُ أئمة السَّلَف

من التفويض

في صفات الله عز وجل

ح أحمد بن محمد النجار، ١٤٣٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النجار. أحمد محمد

براءة أئمة السلف من التفويض في صفات الله عز وجل/ أحمد محمد النجار- المدينة المنورة، ١٤٣٢هـ

ص ٢٤ سم

ردمك: ٠-٨٨٢٧-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- الأسماء والصفات ٢-الألوهية ٣- علم الكلام. العنوان

ديوي ٢٤١ ١٤٣٢/١٠٧٠٤

رقم الإيداع ١٤٣٢/١٠٧٠٤

ردمك: ٠-٨٨٢٧-٠٠-٦٠٣-٩٧٨



المملكة العربية السعودية - المدينة النبوية - أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية

تلفاكس/ ٠٠٩٦٦٤٨٤٧٠٧٠٨ جوال/ ٠٠٩٦٦٥٩٥٩٨٢٠٤٦

البريد الإلكتروني : daralnasihaa@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن مذهب السلف حقٌّ، لما قد حباهم الله به من الثناء، والاصطفاء، ولإخباره سبحانه برضاه عنهم، وهذا متضمن لحسن اعتقادهم، فلو لم يكونوا على هدىً في الاعتقاد ما رضي الله عنهم، وهذا بيِّنٌ ظاهرٌ لكل من تأمله.

وقد أدرك ذلك من أدركه من علماء أهل الكلام، فصاروا ينسبون لهم أن مذهبهم التفويض في صفات الله ﷻ[1]، وأنهم وقفوا عند اللفظ من غير

---

(١) ومن أوائل من نسب التفويض إلى السلف: الأشاعرة، ومنهم البيهقي، والجويني، والغزالي، والرازي، وغيرهم:

قال البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٧٩): «فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل، والمتشابه يقع به الإيمان، والعلم الظاهر ، ويوكل باطنه إلى الله ﷻ، وهو معنى قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وإنما حظ الراسخين أن يقولوا آمنا به كل من عند ربنا. وكذلك ما جاء من هذا الباب في القرآن كقوله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾. وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلناه»

=

وقال الجويني الأشعري في رسالته النظامية (ص٣٢): «وذهب أئمة السلف إلىٰ الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر علىٰ مواردها، وتفويض معانيها إلىٰ الرب»

وقال الغزالي في إلجام العوام عن علم الكلام (ص٤٢): «اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف، أعني: مذهب الصحابة والتابعين، وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه. فأقول: حقيقة مذهب السلف، وهو: الحق عندنا: أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس، ثم التصديق، ثم الاعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الإمساك، ثم الكف، ثم التسليم لأهل المعرفة».

ونسبه أيضًا إلىٰ السلف: الرازي في أساس التقديس (ص٢٣٦).

وأما ابن فورك الأشعري فقد جعل التفويض مسلك من لم يعرف توجيه النصوص، وذكر أن السلف إنما ذكروا التفويض لردع من ليس أهلًا للتأويل، فقد قال ابن فورك في كتابه مشكل الحديث (ص ٥): «أن سبيلهم في الأمر بإمرار الأخبار علىٰ ما جاءت إنما جرىٰ علىٰ طريق الردع لمن ليس بأهل النظر عن الخوض في تأويلها مع اعترافهم بصحتها».

فتباينت أقوالهم في التعليل وتناقضت!.

كما تباينت أقوالهم في حكم التفويض، فقد رجَّح أبو المعالي الجويني، والغزالي المنع من التأويل كما في كتابيهما الرسالة النظامية وإلجام العوام، وكذلك الرازي في تفسيره (١/ ١٠٩٣).

وذهب جمعٌ من الأشاعرة إلىٰ التأويل.

ومنهم من جوَّز الأمرين -التفويض والتأويل- مع ترجيح التأويل.انظر تحفة المريد للبيجوري (ص ١٠٤).

وتوقف الرازي في أساس التقديس، فقد نقل حجج من قال بالتأويل، وحجج من قال بالتفويض، ثم لم يرجح.

وهذا التناقض لا يُتعجب منه من أئمة الأشاعرة؛ لكثرة حيرتهم واضطرابهم، وقد تكلمت عن شيءٍ من اضطراباتهم في كتابي: «تبصير ذوي العقول بحقيقة مذهب الأشاعرة في الاستدلال بكلام الله والرسول ﷺ».

فهم للمعنىٰ الذي أراده الله، مع كونهم عربًا أقحاحًا!، وهذا من عجيب خزعبلات أهل الكلام.

وخرجتْ من أفواههم وأقلامهم تلك المقولة الجائرة الظالمة: «مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم».

وما هذه المقولة إلا ثمرة لعقيدة فاسدة وهي: أن مذهب السلف التفويض في صفات الله، وأنه ليس لله صفة في نفس الأمر.

والذي دعاني للكتابة في هذا الموضوع هو: تبرئة أئمة السلف مما نسب إليهم؛ إذ إن ما نسب إليهم - زورًا وظلمًا - قد اشتهر في أوساط الأشاعرة؛ حتىٰ ظنوا يقينا أن هذا هو مذهب السلف، وبدؤوا يلبسون بذلك علىٰ الناس.

وقد قدَّر الله لي أن جلستُ في شهر رمضان عام ١٤٣٢هـ مع بعض أشاعرة أهل سوريا في المسجد النبوي، فوجدت أن هذه الفكرة متقررة عندهم، وبنوا عليها صحة مذهب الأشاعرة في باب الأسماء والصفات!.

كما أنه قد اتصل بي من بلدي ليبيا بعض طلبة العلم فأخبروني أن هذه الدعوىٰ بدأت تظهر، وهناك من ينافح عنها.

فكان هذا كله دافعًا لي للكتابة في هذا الموضوع المهم؛ لحاجة بعض الناس إليه، بعد أن لبس الأشاعرة به عليهم.

✍ وقد انتظم عقد هذه الرسالة في ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: كيف يعرف مذهب السلف؟**
- **المبحث الثاني: بيان مذهب السلف في صفات الله**
- **المبحث الثالث: شبهات والجواب عنها**

وقد اجتهدت أن يكون هذا البحث مختصرًا؛ لإعراض كثير من الناس عن قراءة الكتب المطولة، والله المستعان.

والله أسأل أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به المسلمين، ويكون لي ذخرًا يوم الدين.

كتبه

أحمد بن محمد النجار

في المدينة النبوية

البريد الالكتروني

abuasmaa١٢@gmail.com

المبحث الأول
كيف يُعرف مذهب السلف؟

إنَّ كَثِيرا مِنَ الطَّوَائِفِ المنتَسِبَةِ للإسْلامِ تُدْرِكُ فَضْلَ السَّلَفِ، وَشَرَفَهُم، وَعُلُوَّ دَرَجَتِهِم، وَلذا فَكَثِيرٌ مِنهَا تدَّعِي أَنَّهَا لم تخرج عن مَذْهَبِ السَّلَفِ، وَهْيَ بَعِيدَةٌ غَايَةَ البُعْدِ عَن هَدِيهِمْ وَطَرِيقِهِمْ.

ومن هؤلاء: الأشاعرة ومن وافقهم؛ فإنهم يدركون فضل السلف، ويظهرون للناس عدم مخالفتهم، وأن مذهب السلف أسلم.

فلما كان ذلك كذلك كَانَ مِنَ الوَاجِبِ عَلَيْنا أَنْ نَعرِفَ كَيْفَ يُعْرَفُ مَذْهَبُ السَّلَفِ؛ حَتىٰ لا يَدَّعِي أَحَدٌ أَنَّهُ عَلَىٰ مَذهَبِ السَّلَفِ، وَالأَمْرُ لَيسَ كَذَلكَ.

وَمَذْهَبُ السَّلَفِ: إِنَّمَا يُعرَفُ بِالآثَارِ المنقُولَةِ عَنْهُم لا بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَىٰ وَالانتِسَابِ، كما هي طريقة أهل الكلام؛ فإنهم إذا رأوا قولًا ظنوه صوابًا نسبوه إلىٰ السلف، كنسبتهم التفويض في صفات الله إلىٰ السلف، والسلف من ذلك براء.

قال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في مَعرضِ رَدِّهِ علىٰ الجهمِيَّةِ: «فَالمعقُولُ عِندَنَا مَا وَافَقَ هَدْيَهُم، والمجهُولُ مَا خَالَفَهُم، وَلا سَبِيلَ إلىٰ مَعرِفَةِ هَدْيِهِم وَطَرِيقَتِهِم إلا هَذِهِ الآثَار»[1].

---

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص/ ١٢٧-١٢٨).

وقال الذهبي: «فَإِنْ أَحْبَبْتَ يا عبدَ اللهِ الإنصَاف: فَقِفْ مَعَ نُصُوصِ القُرآنِ وَالسُّنَنِ، ثُمَّ انظُرْ مَا قَالَهُ الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ، وَأَئِمَّةُ التَّفْسِيرِ في هذِهِ الآياتِ، وَمَا حَكَوْهُ مِنْ مَذَاهِبِ السَّلَفِ»(١).

فاتضح مما سبق أن مذهب السلف يُعرَف إما بأقوالهم المأثورة عنهم، بنقل العدل عن العدل، أو بمَن حكىٰ أقوالهم ممن كان موثوقا في نقله، لا مَن عُرِف بضعفه في معرفة الآثار(٢).

فإن قال قائل: عرفنا كيف يعرف مذهب السلف، فمن هم السلف؟

والجواب: أن السلف المقتدىٰ بهم هم: كل من وافق الصحابة في فهمه ونهجه.

فلا يدخل في أئمة السلف من رمي ببدعة.

قال السفارينيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:«المرادُ بمذهب السلف: ما كان عليه الصحابةُ الكرامُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأعيانُ التابعين لهم بإحسان، وأئمةُ الدين ممن شُهد لهم بالإمامة، وعُرف عِظمُ شأنهم في الدين، وتَلقىٰ الناسُ كلامَهم، خلفًا عن سلف، دون من رُميَ ببدعة..»(٣).

ومما يشهد لهذا القيد: أنَّ الصحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد أثنىٰ اللهُ عليهم ورضيَ عنهم، ووعدَهم بالجنة دون شرْطٍ، وأما التابعون لهم فقد كان وعدُه لهم

---

(١) العلو للعلي العظيم (١/ ٢٤٦-٢٤٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر عند كلامه علىٰ أبي المعالي الجويني: «كان قليل المراجعة لكتب الحديث المشهورة، فضلا عن غيرها » التلخيص الحبير (١/ ٦٢١) وقال (٢/ ٤٨) عن الجويني والغزالي: «وهذا دليل علىٰ عدم اعتنائهما معًا بالحديث».

(٣) لوامع الأنوار (١/ ٢٠).

بالجنة بشرط المتابعةِ للصحابة بإحسان؛ فقال تعالىٰ: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[1][2].

* * *

(١) سورة التوبة آية: ١٠٠.

(٢) ومن أراد المزيد حول ما يتعلق بالسلف فلينظر رسالتي: «فصل المقال في وجوب اتباع السلف الكرام».

المبحث الثاني
بيان مذهب السلف في صفات الله

إنَّ أئمة السلف يقتصرون في إثبات الأسماء والصفات علىٰ الكتاب والسنة، ولا يتجاوزونهما، فما ورد إثباته لله أثبتوه، وما ورد نفيه نفوه.

وطريقة إثباتهم هي: إجراء النصوص علىٰ ظاهرها بحسب مقتضىٰ لغة العرب التي نزل بها القرآن -لا اللغة التي أحدث فيها المعتزلة ما أحدثوا ووافقهم عليها الأشاعرة -.

فلم ينقدح في أذهان أئمة السلف التشبيه من ظاهر النصوص.

ومما يَدُلُّ دلالةً واضحة علىٰ أنَّ الواجِبَ هو إجراءُ النصوصِ علىٰ ظاهِرِها، كما هي طريقة أئمة السلف:

أن الأعرابيّ كان يأتي إلىٰ النبيِّ ﷺ فيُخْبِرُهُ النبيُّ ﷺ بنصُوصِ الصفَاتِ مُعتَمِدا في بيانِ معاني تلك النصوص إلىٰ ما يَتَبَادَرُ إلىٰ ذِهنِ ذلك السامعِ مِن لسانِهِ العربيِّ، ولا يَصرِفُها له عن ظاهِرِها.

فلو كان الظاهِرَ غير مُرَادٍ - كما يدَّعِيه أهلُ الكلام - لجاء البيانُ مِن عندِ النبي ﷺ ؛ إذ إن تأخير البيانِ عنْ وَقتِ الحاجَةِ ممتنعٌ، خصوصًا معَ كثرةِ النصوصِ الوارِدَةِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ وَتَنَوُّعِها، ولم يأْتِ نصٌّ واحِدٌ يَصرِفُها عن ظَاهِرِها.

ومما ينبغي أن يعلم أنه ليس المراد بالظاهر عند أئمة السلف الظاهر

الذي هو مِن خصائصِ المخلوقين كما فهم ذلك الأشاعرة ومن وافقهم؛ إذ إن ظاهر النصوص عندهم تقتضي التشبيه.

وإنما مرادهم من الظاهر: ما اقتَضَتْهُ النصوصُ بحسب لغة العرب من غير تمثيل.

فالمؤمن قد استقر في قلبه: مباينة الخالق للمخلوق، فالله له الكمال المطلق من كل وجه، والمخلوق ناقص من كل وجه.

وإذا كان كذلك فالصفة التي أضافها الله لنفسه لا يتبادر إلىٰ ذهن المؤمن أنها تشبه صفة المخلوق، ولا يمكن **أن** يفهم أن ظاهر النص يقتضي التشبيه.

فأئمة السلف يثبتون الصفات لله علىٰ وجه الاختصاص.

لكن هؤلاء الأشاعرة ومن وافقهم تلوثت أفهامهم بالتشبيه؛ لتأثرهم بالجهمية والمعتزلة؛ فإنهم قد تلقفوا أصولهم، وبدؤوا يرددون عباراتهم.

والتفويض الذي ادُّعي زورا وبهتانا أنه مذهب السلف مبني علىٰ نفي ظاهر النصوص مع اعتقاد **أن** المعنىٰ لا يعرفه إلا الله.

وهذا تناقض إذ قد يكون نفي الظاهر الذي انبنىٰ عليه التفويض هو المعنىٰ الذي أراده الله؛ إذ كيف تنفون الظاهر وأنتم لا تعرفون المعنىٰ الذي أرده الله؟!

وإذا كان مذهب التفويض متناقضا في نفسه، فكيف يصح أن يُنسب إلىٰ أئمة السلف؟!

فأئمة السلف إذا سمعوا آيات الصفات آمنوا بها علىٰ ظاهرها، وعلموا

أن هذا هو مراد الله؛ وذلك أن الله لما خاطبهم بهذه الصفات وأضافها لنفسه أراد منهم أن يفهموها علىٰ حسب مقتضىٰ لسانهم الذي خاطبهم الله به، وإلا لم تكن هناك فائدة من مخاطبتهم بلغتهم، فالعربي يدرك أنَّ للفظ معنىٰ عامًّا ، ولا يلزم من إثبات هذا المعنىٰ العام التمثيل.

فلم يتبادر إلىٰ عقل واحد منهم أن المراد بالعين المضافة إلىٰ الله العضو المعروف، ولا بالوجه المضاف إلىٰ الله الوجه المعروف للمخلوق، **وإنما هذا من مغالطات الأشاعرة وتلبيساتهم التي تلقوها من الجهمية.**

وحتىٰ يظهر بطلان هذه المغالطة، يقال لهؤلاء الأشاعرة: أليس الله موجودا والمخلوق موجودا، فهل وجود الله كوجود المخلوق؟

الجواب لا، لكنَّ المعنىٰ العام للوجود ثابت في حق الله وفي حق المخلوق، وإلا لما فهمنا معنىٰ وجود الله.

وإنما التشبيه الممنوع يكون في خصائص وجود الله، وخصائص وجود المخلوق، فوجود الخالق مختص به مناسب لذاته، ووجود المخلوق مختص به مناسب لذاته.

ويقال لهم أيضًا: أليس للإنسان يدٌ وللفيل يدٌ، فهل يد الإنسان كيد الفيل؟

والجواب: لا، مع أن المعنىٰ العام لليد يشترك فيه الإنسان والفيل، وإنما وقع الاختلاف في الخصائص، فيد الإنسان تناسب ذاته، ويد الفيل تناسب ذاته.

✍ ولكي يتضح مذهب السلف في صفات الله، فسأنقل شيئًا من أقوالهم في ذلك:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن مسعود ﷺ: «الصمد: السيِّدُ الذي قد انتَهَىٰ سُؤْدُدُه»(١).

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وقال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس ﷺ: «السيدُ الذي قد كمُل في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كمُل في شرفه، والعظيمُ الذي قد عظُم في عظمته، والحليمُ الذي قد كمُل في حلمه، والغنيُّ الذي قد كمُل في غناه، والجبَّارُ الذي قد كمُل في جبروته، والعالمُ الذي قد كمُل في علمه، والحكيمُ الذي قد كمُل في حكمته، وهو الذي قد كمُل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفته، لا تنبغي إلا له»(٢).

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٤٦٢) رقم٦٧٨ وقال الألباني في ظلال الجنة: إسناده حسن (ص٣٥٦).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٤٤٤) عن علي عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس به. وذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ (١٧/ ٢٢٥) من طريق ابن أبي حاتم عن أبي صالح به. وعلي شيخ الطبري هو: علي بن داود بن يزيد القنطري، وثَّقه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٤٢٤)، وقال عنه ابن حجر في التقريب (ص٤٦٧): «صدوق». وأما أبو صالح فهو: عبد الله بن صالح كاتب الليث قال عنه ابن حجر في التقريب (ص٣٦٥): «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة». وأما معاوية فهو: ابن صالح بن حُدير الحضرمي وثقه أحمد وأبو زرعة والنسائي وقال ابن عدي =

فقد أثبت الصحابيان الجليلان ابنُ مسعود وابنُ عباس رضي الله عنهما لله الصفَات علىٰ ظاهرها بحسب مقتضىٰ لغة العرب، فَوصَفَهُ ابنُ مسعود رضي الله عنه بالسيِّدِ الذي قد انتَهَىٰ سُؤْدَدُهُ، ووصفَهُ ابنُ عباس رضي الله عنه بالحلمِ والعَظَمَةِ والعلم والحكمةِ وغيرِها من صفَاتِ الكمَالِ، وبيَّنَا أنَّ للهِ أكملَ الصفاتِ فلا يماثِلُ اللهَ أحدٌ في صفاتِهِ، وهذا يدل علىٰ أنهما أجريا اللفظ علىٰ ظاهره، ولم يفوضا معناه إلىٰ الله، بل بينا معنىٰ الصمد وغيره من الأسماء، ووضحا أن لله الكمال الأعظم الذي لا يشاركه فيه مخلوق، ولم ينقدح في أذهانهم أن السؤدد والحلم والعظمة مماثلة لما هي عند المخلوق.

=

صدوق إلا أنه يقع في أحاديثه أفرادات. انظر تهذيب الكمال للمزي (٧/ ١٥٦-١٥٧).
وعلي هو: ابن أبي طلحة صدوق قد يخطئ كما في التقريب (ص٤٦٩).
بقي بيان أنَّ رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس منقطعة، لكن احتمل الأئمة هذا الانقطاع؛ لأنَّ الواسطة معلومةٌ وهي ثقة، ولهذا قال فيها الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦/ ٢٨٣):
«واحتملنا حديثَ علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما وإن كان لم يلقه؛ لأنه عند أهلِ العلم بالأسانيدِ إنما أخذ الكتاب الذي فيه هذه الأحاديث عن مجاهد وعن عكرمة». وقال ابن حجر في الفتح (٨/ ٥٥٧): «وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيرًا علىٰ ما بيناه في أماكنه، وهي عند الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح». وقال في العجاب في بيان الأسباب (ص ٥٨): «وعليٌّ صدوقٌ لم يلقَ ابن عباس رضي الله عنه، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاريُّ وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون علىٰ هذه النسخة». فالأثر مما يُحتجُّ به إن شاء الله، فإنه قد اعتمد علىٰ طريق أبي صالح: البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما.

[عبد الله بن عمر (٨٤هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عمر ﷺ: «خَلَقَ اللهُ أربعَةَ أشياء بيده: آدمُ، والعرشُ، والقلمُ، وجناتُ عدنٍ. ثم قال لسائر الخلق: كُن فكان»[١].

فقد أثبَتَ ابنُ عمر ﷺ اليَدَ للهِ حقيقَةً علىٰ ما يقتضيهِ اللسانُ العربيُّ، وَأجرَاها علىٰ ظاهِرِها ولم يفوضها، من غير أن ينقدح في ذهنه أن يد الله مثل يد المخلوق، كما أنَّه أثبَتَ أنه ﷻ خَلَقَ بها حقيقَةً أربعَة أشياء دون بقيَّةِ خلقِهِ سبحانه، وهذا مما يدلُّ علىٰ أنَّه ليس من مذهب السلف التفويض.

[أبو العالية الرياحي (٩٣هـ)]

قال الإمام أبو العالية[٢] ﷺ عند قوله تعالىٰ: ﴿ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[٣]: «ارتفع»[٤].

---

(١) أخرجه الدارمي في نقض عثمان علىٰ المريسي (ص٩٨) والآجري في الشريعة (٣/ ١١٨٢) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٧٧) من طرق عن عبيد المكتب عن مجاهد عن ابن عمر به. والأثر صحيح، وقد جود إسناده الذهبي في العلو للعلي العظيم (١/ ٦٣٨).

(٢) هو: رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي. قال أبو العالية: «كان ابن عباس يرفعني علىٰ سريره وقريش أسفل منه، ويقول: هكذا العلم يزيد الشريف شرفًا، ويجلس المملوك علىٰ الأسرَّة» توفي: ٩٣هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٦١-٦٢).

(٣) سورة البقرة آية: ٢٩.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا في كتاب التوحيد باب ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ (ص١٢٧٦).

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

وقال الإمام مجاهد[١] رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: «علا»[٢].

أثبتَ الإمامان أبو العالية ومجاهد نصوصَ الصفَاتِ وأجرَاها علىٰ ظاهِرِها، مِن غير تفويض؛ إذ إنهما فَسَّرا الاستواءَ علىٰ ظاهرِهِ علىٰ مقتضىٰ لغة العرب من غير أن ينقدح في أذهانهم أنه يلزم من إثبات الاستواء أن يكون مثل استواء المخلوق.

فهلا فقه هذا الأشاعرة ومن وافقهم ؟!

[أبو عبد الله عكرمة مولىٰ ابن عباس (١٠٤هـ)]

وقال الإمام عكرمة[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[٤] يعني اليدين»[٥].

---

(١) هو: مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج. قال مجاهد: «عرضتُ القرآنَ علىٰ ابن عباس ثلاث عرضات، أقِفُ عند كل آية، أسأله فيم نزلت؟ وأين نزلت؟ وكيف كانت؟» توفي: ١٠٣هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٩٢-٩٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا في كتاب التوحيد باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ (ص١٢٧٦).

(٣) هو: عكرمة القرشي الهاشمي مولىٰ ابن عباس أبو عبد الله. قال الشعبي: «ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة» توفي: ١٠٤هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٥/ ٢٠٩-٢١٦).

(٤) سورة المائدة آية: ٦٤.

(٥) أخرجه الدرامي في نقض عثمان علىٰ المريسي (١٢٢) عن نعيم بن حماد عن الفضل بن موسىٰ عن حسين بن واقد عن يزيد النحوي به. ورواته ثقات عدا نعيم قال فيه ابن حجر كما في التقريب (ص٦٥٥): «صدوق يخطئ كثيرًا».

[عبد الله بن أبي مليكة (١١٧هـ)]

وسئل ابن أبي مليكة[١] عن يَدِ اللهِ: أواحدةٌ أو اثنتان؟ قال: بل اثنتان[٢].

فقد قرَّر الإمامان عكرمة وابن أبي مليكة أنَّ اليَدَ تثبتُ للهِ حقيقةً كما تليق يه سبحانه، وأن له يدين اثنتين، من غير أن يفهموا من ذلك التشبيه الذي هو أساس القول بالتفويض ، فالمفوضة ما فوضوا إلا بعد أن فهموا من ظاهر النص التمثيل.

وهذا الأثر يقطع دعوىٰ أن السلف مفوضة.

[ربيعة بن أبي عبد الرحمن (١٣٦هـ)]

وعن سفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ قال: كنتُ عندَ ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمن[٣] فسأَلَهُ رَجُلٌ فقال: الرحمنُ علىٰ العرشِ استوىٰ كيف استَوَىٰ؟ فقال: الاستوَاءُ غيرُ مجهُولٍ، والكيفُ غيرُ معقولٍ، وَمِنَ اللهِ الرسالَة، وعلىٰ الرسُولِ البلاغُ، وعلينا التَّصْدِيق»[٤].

---

(١) هو: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة أبو بكر.قال أبو حاتم: «ثقة» وقال ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من الصحابة» توفي: ١١٧هـ انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٢/ ٣٧٩).

(٢) أخرجه الدرامي في نقض عثمان علىٰ المريسي (١٢٢-١٢٣) عن سعيد بن أبي مريم عن نافع الجمحي به. وسنده صحيح.

(٣) هو: ربيعة بن أبي عبد الرحمن أبو عثمان التيمي.كان إمامًا، حافظًا، فقيهًا، مجتهدًا، بصيرًا بالرأي، ولذلك يقال له: ربيعة الرأي. توفي: ١٣٦هـ. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ١٥٧-١٦٠).

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤٢) والذهبي في العرش (٢/ ١٦٧) وابن قدامة في العلو (ص/ ١٦٤) من طريق ابن عيينة به. وسنده صحيح.

=

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

جاء رجُلٌ إلىٰ مالكِ بنِ أنس فقال: يا أبا عبد الله الرحمنُ علىٰ العرشِ استوىٰ كيفَ استَوَىٰ؟

فقال مالكٌ وقد عَلاه الرُّحَضَاء - يعني العرق -: الكيفُ غيرُ معقُولٍ، والاستوَاءُ منه غيرُ مجهُولٍ، والإيمانُ به واجِبٌ، والسؤالُ عنه بدعَةٌ، فإني أخَافُ أنْ تكُونَ ضَالا، وَأَمَرَ به فَأُخرِجَ»[1].

فقد بيَّن الإمامان لما سُئِلا عن معنىٰ الاستواءِ أنَّ الاستواءَ - وهو صفَةٌ مِن صفَاتِ اللهِ - غيرُ مجهُولٍ، وإنما هو مَعلُومٌ منْ جِهَةِ معناه في اللغة، ولم يقل فوضوا معناه لله.

فأين المفوضة من مذهب السلف؟!

[وكيع بن الجراح ١٩٧هـ)]

قال الإمام وكيع رَحِمَهُ اللهُ: «نُسَلِّمُ هذه الأحاديثَ كما جاءَتْ، ولا نقولُ فيها مثل كذا، ولا كيف كذا، يعني مثلَ حديثِ ابنِ مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «ويجعَلُ السموات علىٰ إصبعٍ والجبالَ علىٰ إصبعٍ»[2] وحديثِ أنَّ النبيَّ ﷺ

=

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوىٰ (٥/ ٣٦٥): «وهذا الجوابُ ثابتٌ عن ربيعةَ شيخِ مالك».

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤١) بلفظه.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ (ص٨٤٨) ح ٤٨١١ ومسلم في كتاب صفات المنافقين باب صفة القيامة والجنة والنار (ص١٢١٤) ح ٧٠٤٧.

قال: «قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن»[١] ونحوها مِنَ الأحاديثِ»[٢].

قرَّر الإمامُ وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ أحاديثَ الصفَاتِ تُمَرُّ كما جَاءَتْ، فتُجْرَىٰ علىٰ ظاهرِها بلا مثل ولا كيف، وهذا هو مذهب أئمة السلف لا التفويض المزعوم.

[سفيان بن عيينة (١٩٨هـ)]

وسئل الإمام سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذه الأحاديثِ التي تُرْوَىٰ في الرؤيةِ فقال: «حقٌّ، نروِيها كما سمعناها»[٣].

فقد قرَّر الإمامُ ابن عيينة أنَّ إثباتَ الصفَاتِ للهِ حقٌّ علىٰ ما يقتضيه اللسانُ العربيُّ الذي نَزَلَ به القرآنُ، وهذا يدُلُّ علىٰ أنهم يأخذُونَ منْ مشكاةٍ واحدَةٍ.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب تصريف الله تعالىٰ القلوب كيف شاء (ص١١٥٦)ح ٦٧٥٠.

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ٢٦٧) وابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٧٨) من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي به. وأحمد الدورقي ثقة حافظ كما قال عنه ابن حجر في التقريب (ص٩٩).
فالأثر صحيح.

(٣) أخرجه ابن منده في كتاب التوحيد (٣/ ٣٠٨) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٥٧) والذهبي في العلو (٢/ ١٠٢٢) جميعهم من طريق محمد بن سليمان المصيصي به. والمصيصي ثقة كما قال ابن حجر في التقريب (ص٥٦١) فالأثر صحيح.

[الوليد بن مسلم (١٩٥هـ)]

وعن الوليد بن مسلم[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «سألتُ الأوزاعيَّ، والثوريَّ، ومالكَ ابنَ أنس، والليثَ بن سعد[٢]: عن الأحاديثِ التي فيها الصفات ؟ فَكُلُّهُم قال: أمِرُّوها كما جَاءَتْ بلا كيف»[٣].

نَقَلَ الإمامُ الوليد رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقلَ المقِرِّ عن أئمَّة الدنيا في زمانِهم الأوزاعيِّ، والثوريِّ، ومالك بن أنس، والليث بن سعد أنَّ أحاديثَ الصفاتِ تُجرَىٰ علىٰ ظاهِرِها بلا كيف.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لما سُئِلَ عن قوم يقولون لما كلَّم اللهُ ﷻ موسىٰ لم يتكلَّمْ بصوتٍ: «بلىٰ، إنَّ ربَّك ﷻ تكلَّم بصوتٍ، هذه الأحاديثُ نرويها كما جاءَتْ»[٤].

---

(١) هو: الوليد بن مسلم القرشي الدمشقي أبو العباس قال أبو مسهر: «كان من حفاظ أصحابنا» ولد: ١١٩هـ توفي: ١٩٥هـ انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٤/ ٣٢٥-٣٢٦).

(٢) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري. قال الإمام أحمد: «الليث ابن سعد كثير العلم، صحيح الحديث» ولد: ٩٤هـ توفي: ١٧٥هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٦/ ١٨٤-١٨٩).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٨٢) والبيهقي في الاعتقاد (ص١١٤) والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٧٠-٧١) كلهم من طرق عن الهيثم بن خارجة به. والهيثم قال عنه ابن حجر كما في التقريب (ص٦٧٠): «صدوق» فيكون الأثر حسنًا.

وأخرجه ابن بطة (٣/ ٢٤١) بلفظ: «..بلا تفسير».

(٤) أخرجه عبد الله في السنة(١/ ٢٨٠) عن أبيه. وسنده صحيح

وقال الإمامُ أحمد أيضًا لما سُئِلَ عن أحاديث الصفات: «نُمِرُّها كما جاءَتْ»(١).

صرَّح إمامُ أهلِ السنة والجماعة بأنَّ أحاديثَ الصفاتِ تُمَرُّ كما جَاءَتْ؛ وذلك بإثباتِها علىٰ ظاهِرِها بلا كيفَ ولا مِثل.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأنَّ اللهَ عَجَّلَ يُنَادِي بصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، فليس هذا لغيرِ اللهِ -جَلَّ ذكرُهُ-.

وفي هذا دليلٌ أنَّ صَوتَ اللهِ لا يُشبِهُ أصوَات الخلقِ؛ لأنَّ صَوتَ اللهِ -جَلَّ ذكره- يُسمَعُ مِن بُعْدٍ كما يُسمَعُ مِن قُرْبٍ، وأنَّ الملائكة يُصعَقُونَ مِن صوتِهِ، فإذا تَنَادَىٰ الملائكةُ لم يُصعَقُوا. وقال عَجَّلَ: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾(٢) فليسَ لصِفَةِ الله ندٌّ ولا مِثلٌ، ولا يوجَدُ شيءٌ من صفاتِهِ بالمخلوقين»(٣).

فقد بيَّن الإمامُ البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الصفاتِ المثبتَةَ للهِ عَجَّلَ لا تُشبِهُ صفَاتِ المخلوقين، وإنما هي صفَاتٌ لائِقَةٌ باللهِ، تُثبَتُ له علىٰ وجهِ الاختصَاصِ، ولا نفوض معناها.

وَمثَّل علىٰ ذلك بصَوتِ اللهِ، وأنه علىٰ خلاف صوتِ المخلوق، فبيَّن أنَّ

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٣٢٧) من طريق عبد العزيز عن الصيدلاني عن المروذي به. وسند ابن بطة صحيح.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٢.

(٣) خلق أفعال العباد (ص١٨٢).

الله ﷻ يُنَادِي بصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، وهذا تقريرٌ منه لكون صفات الله ﷻ لا تماثِلُ صفات المخلوقين، وأنها تثبت لله حقيقة من غير تفويض للمعنىٰ.

[محمد بن عيسىٰ الترمذي (٢٧٩هـ)]

وقال الإمام الترمذي[(١)] رَحِمَهُ اللهُ: «وقد قالَ غيرُ واحدٍ مِن أهلِ العلم في هذا الحديثِ - أي: حديث «**إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه فيربيها..**»[(٢)] - وما يشبِهُ هذا من الرواياتِ مِنَ الصفاتِ، و«نزول الرب تبارك وتعالىٰ كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا»، قالوا: قد تَثبُتُ الروَاياتُ في هذا، ويُؤمَنُ بها ولا يُتوَهَّم، ولا يقال كيف ؟ هكذا رُوِيَ عن مالك، وسفيانَ بنِ عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أَمِرُّوها بلا كيف. وهكذا قولُ أهلِ العلمِ مِن أهلِ السنةِ والجماعَةِ.

وأما الجهميةُ فَأنكَرَت هذه الروايَات، وقالوا: هذا تَشبيهٌ.

وقد ذَكَرَ اللهُ ﷻ في غيرِ موضِعٍ من كتابه: اليدَ والسمعَ والبصَرَ، فتَأَوَّلَت الجهميةُ هذه الآيات ففسَّرُوها علىٰ غيرِ ما فسَّر أهلُ العلم، وقالوا: إنَّ اللهَ لَم يخلُق آدمَ بيدِهِ. وقالوا: إنَّ معنىٰ اليد ههنا القُوَّة.

---

(١) هو: محمد بن عيسىٰ بن سورة السلمي الترمذي الضرير أبو عيسىٰ. قال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: «مات البخاري، فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسىٰ، في العلم والحفظ، والورع والزهد». ولد: ٢١٠هـ توفي: ٢٩٧هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٦٣٣-٦٣٥).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الزكاة عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في فضل الصدقة (ص١٦٦)ح ٦٦٢ وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وقال إسحاقُ بن إبراهيم: إنما يَكُونُ التشبيهُ إذا قال: يدٌ كيدٍ أو مثل يدٍ، أو سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ، فإذا قال سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ فهذا التشبيهُ. وأما إذا قال كما قال الله تعالىٰ: يدٌ وسمعٌ وبصرٌ، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمعٍ ولا كسمعٍ، فهذا لا يَكُونُ تَشبيها، وهو كما قال الله تعالىٰ في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1]»[2].

نقَلَ الإمامُ الترمذيُّ عن غيرِ واحِدٍ من أهلِ العلم أنَّ أحاديثَ الصفَاتِ تُمَرُّ كما جَاءَتْ علىٰ ما يقتضيه اللسانُ العربيُّ بلا مِثل ولا كيفَ، وهذا هو حقيقَةُ إثباتِ النصوصِ وإجرائِها علىٰ ظاهِرِها، كما بيَّن أنَّ الجهميَّةَ لم يُسَلِّمُوا لأحاديثِ الصفاتِ، ولم يجرُوها علىٰ ظاهِرِها، وَزَعَمُوا أنَّ إثباتَ النصوصِ علىٰ ظاهِرِها تشبيهٌ، فالجهميَّةُ هم سَلَفُ كلِّ مَن صَرَفَ النصَّ عن ظاهِرِه بلا دليلٍ شرعيٍّ مُدَّعِيًا أنَّ ظاهِرَه التشبيهُ.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَنُثبِتُ كلَّ هذه المعاني التي ذَكَرْنا أنها جَاءَتْ بها الأخبَارُ، والكتابُ، والتنزيلُ، علىٰ ما يُعقَلُ مِن حقيقَةِ الإثباتِ، وَنَنفِي عنه التشبيهَ»[3].

بيَّن الإمامُ الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ إثباتَ الصفاتِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ يكون بشرطين:

الأول: علىٰ ما يُعقَلُ من حقيقَةِ الإثباتِ.

---

(١) سورة الشورىٰ آية: ١١.

(٢) جامع الترمذي (ص١٦٧).

(٣) التبصير في معالم الدين (ص١٤٤).

الثاني: أنْ نَنفِيَ عن صفاتِ اللهِ التشبيهَ.

فهو يُقَرِّر أنَّ إثباتَ الصفاتِ للهِ ﷻ يكون علىٰ وجهٍ لا يماثلُهُ فيه مخلوقٌ.

فأين التفويض في أقوال أئمة السلف؟!

[أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (٣٦٠هـ)]

وقال الإمام أبو أحمد الكرجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يُوصَفُ إلا ما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وصَفَهُ به نبيُّهُ ﷺ فهي صِفَةُ حقيقة لا صِفَة مجازٍ»[(١)].

فقد صرَّح الإمامُ الكرجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الصفاتِ تَثبُتُ للهِ ﷻ حقيقةً، ونفىٰ عنها المجاز، ولم يفوض المعنىٰ كما ذهب إليه الأشاعرة.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)]

قال الإمام ابن منده: «بابُ ذكرِ قولِ اللهِ ﷻ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[(٢)] وَذِكرِ ما يُستَدَلُّ به مِن كلامِ النبيِّ ﷺ علىٰ أنَّ اللهَ جل وعز خلق آدمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بيديْنِ حقيقةً»[(٣)].

وقال: «بابُ قولِ اللهِ -جل وعز-: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[(٤)] وقال الله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾[(٥)] وذِكْر ما ثَبَتَ عن النبيِّ ﷺ

---

(١) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٤) والذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/ ١٣٠٣) وابن القيم في الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٨٨).

(٢) سورة ص آية: ٧٥.

(٣) الرد علىٰ الجهمية لابن منده (ص٦٨).

(٤) سورة القصص آية: ٨٨.

(٥) سورة الرحمن آية: ٢٧.

مما يَدُلُّ علىٰ حقيقَةِ ذلك»(١).

فقد أثبَتَ الإمامُ ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ اليدَيْنِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ حقيقَةً، وكذلك الوجه، وهذا مما يَدُلُّ علىٰ أنَّه يُثبِتُ الصفَاتِ للهِ حقيقَةً من غير تفويض.

[أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي المالكي (٤٢٩هـ)]

وقال الإمام أبو عمر الطلمنكي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقالَ أهلُ السنة في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾(٢) إنَّ الاستواءَ مِنَ اللهِ علىٰ عرشِهِ علىٰ الحقيقَةِ لا علىٰ المجازِ، فقد قَالَ قومٌ من المعتزلَةِ والجهميَّةِ لا يجوزُ أن يُسَمَّىٰ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بهذه الأسماءِ علىٰ الحقيقَةِ، ويُسمَّىٰ بها المخلوقُ، فنَفَوْا عن اللهِ الحقائِقَ مِن أسمائِهِ وَأثبَتُوها لخلقِهِ»(٣).

فقد بيَّن الإمامُ المالكيُّ الطلمنكي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ قولَ أهلِ السنة في الاستواءِ وسائِرِ الصفات: أنْ يُحمَل علىٰ الحقيقَةِ لا علىٰ المجازِ، كما بيَّن أنَّ الجهميةَ والمعتزلَةَ هم الذين نَفَوْا عنِ اللهِ الحقائِقَ من أسمائِهِ وصفاتِهِ وأثبَتُوها لخلقِهِ.

فقد حكىٰ إجماع أهل السنة فأين الذين يدعون أن التفويض هو مذهب السلف من هذا الإجماع؟! بل إن التفويض هو نتيجة مذهب الجهمية، فهنيئًا لكم أيه الأشاعرة هذا السلف!

---

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص٩٤).

(٢) سورة طه آية: ٥.

(٣) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥١) والذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/ ١٣١٥) وابن القيم في الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٨٤).

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الواجِبُ أنْ يُعلَمَ أنَّ اللهَ تعالىٰ إذا وَصَفَ نفسَهُ بصفَةٍ هي معقولَةٌ عند العَرَبِ، والخطابُ وَرَدَ بها عليهم بما يتعارَفُون بينهم، ولم يُبَيِّنْ سبحانه أنها بخلاف ما يَعقِلُونَهُ، ولا فسَّرَها النبيُّ ﷺ لما أدَّاها بتفسيرٍ يخالِفُ الظاهِرَ، فهي علىٰ ما يعقِلُونَهُ ويتعارَفُونَهُ.

والذي يُوَضِّح ذلك: هو أنَّ الله سبحانه قد أثبَتَ لذاتِهِ علمًا، ونطَقَ بذلك كتابُهُ؛ فقال ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾[1] وكان المعقولُ مِنَ العلمِ عند المخاطَبين به أنَّه إدراكُ المعلُومِ علىٰ ما هو بِهِ، فكانَ علمُ اللهِ سبحانه إدراك المعلومِ علىٰ ما هو به، وعلمُ المحدَثِ أيضًا إدراك المعلوم علىٰ ما هو به»[2].

أشارَ الإمامُ السجزي إلىٰ نكتَةٍ لطيفةٍ وهي أنَّ اللهَ خاطبنا بما نعقِلُ ونفهَمُ، ومما أخبَرَنا اللهُ به ما وَصَفَ به نفسَهُ، فَوجَبَ فهمُها علىٰ ما يقتَضيهِ اللسانُ العربيُّ، كما بيَّن أنَّ اللهَ لو لم يُرِدْ منا أنْ نفهَمَها علىٰ ظاهِرِها لبيَّن أنها بخلافِ ما نعقِلُ ونفهَمُ، أو فسَّرها النبي ﷺ بتفسيرٍ يخالفُ ظاهِرَها، وعلىٰ هذا فيجِبُ إجراءُ النصوصِ علىٰ ظاهِرِها من غير تفويض للمعنىٰ.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «أهلُ السنةِ مجمِعُونَ علىٰ الإقرارِ بالصفاتِ الوارِدَةِ كلِّها في القرآنِ والسنةِ، والإيمانِ بها، وحملِها علىٰ الحقيقَةِ لا علىٰ المجازِ، إلا أنهم لا يُكيِّفُون شيئا مِن ذلك، ولا يحُدُّونَ فيه

---

(١) سورة النساء آية: ١٦٦.

(٢) الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت (ص٢٢٧-٢٢٨).

صفةً محصورةً، وأما أهلُ البدعِ والجهميةِ والمعتزلةِ كلِّها والخوارج فَكُلُّهُم يُنكِرُها، ولا يحمِلُ شيئًا منها علىٰ الحقيقةِ، ويزعُمُونَ أنَّ مَن أقرَّ بها مُشَبِّهٌ، وهم عند مَن أثبَتَها نافُونَ للمعبودِ، والحقُّ فيما قاله القائلونَ بما نَطَقَ به كتابُ اللهِ، وسنةُ رسولِهِ ﷺ، وهم أئمةُ الجماعَةِ، والحمدُ للهِ»[1].

فقد حَكىٰ الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ إجماعَ أهلِ السنةِ علىٰ الإقرارِ بالصفاتِ وحملِها علىٰ الحقيقةِ لا علىٰ المجاز، فأين التفويض المزعوم الذي حُكي أنه مذهبٌ للسلف؟!

وذكر أنَّ أهلَ البدع من الجهمية وغيرهم هم الذين يُنكرُونَ الصفَاتِ، ولا يحملونها علىٰ حقيقَتِها، بل بيَّن أنهم يزعُمُونَ أنَّ مَنْ أقرَّ بالصفاتِ علىٰ حقيقتها فهو مُشَبِّهٌ.

فهذا غاية ما عند الأشاعرة ومن وافقهم إذا رأوا من يثبت الصفات لله حقيقة كما يليق به سبحانه وسموه بأنه مشبه، وهم أحق بهذا الوصف؛ لأنهم ما فهموا إلا التشبيه من الصفة، ولهذا فوضوا معناها، مع أنهم يثبتون لله سمعًا وبصرًا، فلم لا يقال في هاتين الصفتين ما قيل في الوجه واليد؟! ما هو إلا التناقض فحسب.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قوَّام السنة أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكَلامُ في صفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ما جَاءَ منها في كتابِ اللهِ، أو رُوِيَ بالأسانيدِ الصحيحةِ عَن رسُولِ اللهِ ﷺ، فمَذهَبُ السَّلَفِ -رحمة الله عليهم أجمعين- إثباتُها وإجرَاؤُها علىٰ

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٥).

ظاهِرِهَا، ونفيُ الكيفِيَّة عنها»[١].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فما صَحَّ مِن أحاديثِ الصفَاتِ عَن رسُولِ اللهِ ﷺ اجتَمَعَ الأئمَّةُ أنَّ تفسيرَها قرَاءَتُها، قالوا: «أَمِرُّوها كما جاءَتْ» ومَا ذَكَرَ اللهُ في القرآنِ مثلَ قولِهِ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾[٢] وقوله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[٣]. كلُّ ذلك بلا كيف، ولا تأويل، نُؤمِنُ بها إيمانَ أهلِ السلامَةِ»[٤].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «مذهَبُ مالك، والثوريِّ، والأوزاعيِّ، والشافعيِّ، وحماد ابن سلمة[٥]، وحماد بن زيد، وأحمد، ويحيىٰ بن سعيد القطان[٦]، وعبد الرحمن بن مهدي[٧]، وإسحاق بن راهويه، أنَّ صفاتِ اللهِ التي وَصَفَ بها نفسَهُ، وَوَصَفَهُ بها رسُولُهُ ﷺ مِنَ السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٨٨).

(٢) سورة البقرة آية: ٢١٠.

(٣) سورة الفجر آية: ٢٢.

(٤) الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٥٩-٢٦٠) وانظر (١/ ٤٧٣).

(٥) هو: حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة. قال عبد الرحمن بن مهدي: «لو قيل لحماد ابن سلمة إنك تموت غدا ما قدر أن يزيد في العمل شيئا» توفي: ١٦٧هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢/ ٢٧٧-٢٨١).

(٦) هو: يحيىٰ بن سعيد بن فروخ بن قطان التميمي أبو سعيد. قال الإمام أحمد: «ما رأتْ عيناي مثله» ولد: ١٢٠هـ توفي: ١٩٨هـ انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٤/ ٣٥٧-٣٥٩).

(٧) هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد. قال علي بن المديني: «لو حلفتُ بين الركن والمقام لحلفت أني لم أر مثل عبد الرحمن» ولد: ١٣٥هـ توفي: ١٩٨هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٣٢٩-٣٣٢).

أوصافه، إنما هي علىٰ ظاهِرِها المعروف المشهور مِن غيرِ كيف يُتَوَهَّمُ فيها، ولا تشبيه، ولا تأويل، قال ابن عيينة: كلُّ شيءٍ وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقراءَتُهُ تفسيرُهُ»[١].

ذكر الإمامُ أبو القاسم رَحِمَهُ اللهُ أنَّ مذهَبَ السلَفِ الذي يجبُ اتباعُهُ هو إثباتُ الصفاتِ وإجراؤُها علىٰ ظاهِرِها مع نفيِ الكيفيَّةِ عنها.

✍ **وهاهنا وقفة لمن كان طالبًا للحق: أيهما أحق بتقديم قوله من كان له معرفة بالآثار وأقوال أئمة السلف، أو من كان ضعيفًا في معرفة الآثار كالجويني، والرازي، وأمثالهم من أئمة الأشاعرة؟**

أمَا آن لأصحاب العقول أن يعرفوا ما هو مذهب السلف؟

ومهما يكن من شيء فقد عُلِمَ مما تقدَّم نقلُه من آثارٍ عن سلفِ الأمَّةِ وأئمتها أنهم مجمِعُونَ علىٰ إثباتِ الصفَاتِ وإجرائِها علىٰ ظاهِرِها، من غير تفويض.

وما نقلته من آثار عن أئمة السلف هو غيض من فيض؛ إذ الآثار في ذلك كثيرة، لكن المنصف الذي يريد الهداية، ومعرفة ما عليه أئمة السلف في الاعتقاد يكفيه ما ذكرت.

وتأمل أخي القارئ في كتب الأشاعرة - الذين يدَّعون زورًا وبهتانًا أن مذهب السلف التفويض-: هل ينقلون آثارا عن أئمة السلف علىٰ صحة دعواهم، أم هي مجرد دعوىٰ بلا بينة؟!

وإن نقلوا لا ينقلون إلا أثرًا أو أثرين، ثم يبنون علىٰ ذلك مذهبًا، وليت

---

(١) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/ ١٣٦٣).

ما نقلوه كان صحيحًا سواء كان من جهة السند، أو من جهة معنىٰ الأثر.

لكنهم -والحق يقال- يظنون أن ما هم عليه هو الحق فينسبونه إلىٰ السلف، والسلف من ذلك براء.

ثم إذا كانوا يقرون بأن مذهب السلف هو التفويض فلم لا يتابعونهم، ويسيرون علىٰ نهجهم؟

بل نجدهم يخالفونهم جهارًا؛ **يقول الرازي**: «جميع فرق الإسلام يقرون بأنه لابد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار».

فأين التفويض المدَّعىٰ لمن تدبر وتعقل؟!

* * *

المبحث الثالث
شبهات والجواب عنها

• **الشبهة الأولىٰ:**

إن مما تمسك به من زعم أن مذهب السلف هو التفويض قوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧].

وزعموا أن هذه الآية دلت علىٰ أن من النصوص ما هو من قبيل المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، ومن تلك النصوص: نصوص الصفات.

وقصدوا بالتأويل: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلىٰ الاحتمال المرجوح.

ففهموا من الآية بناء علىٰ اصطلاحهم في التأويل: أن لآيات وأحاديث الصفات معاني تخالف الظاهر، وأن هذه المعاني لا يعلم معناها إلا الله.

والجواب عن هذه الشبهة من عدة وجوه منها:

الوجه الأول: أن نصوص الصفات ليست من قبيل المتشابه، بل هي من قبيل المحكم؛ إذ كيف تكون من المتشابه ولا تكاد تخلوا آية من كتاب الله

إلا وهي مفتتحة بالصفات أو مختتمة بالصفات.

ثم إن أئمة السلف الذين هم أحق بفهم كتاب الله من غيرهم لم يجعلوا نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، بل تجدهم قد فسروا آيات الصفات وأثبتوا معانيها علىٰ ما يليق بالله، وهو متفق عليه عندهم، وهذا مما يدل دلالة قاطعة علىٰ أن نصوص الصفات ليست من قبيل المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله.

الوجه الثاني: أنه لو وقع اشتباه في بعض نصوص الصفات فإنه يكون اشتباهًا نسبيًّا لا حقيقيًّا؛ وذلك أنه قد يشتبه علىٰ بعض الناس معنىٰ آية ولا يشتبه علىٰ غيره، وهذا خارج محل النزاع؛ لأن هؤلاء أرادوا بالاشتباه الاشتباه الحقيقي بحيث لا يعرف معنىٰ الآية أحد من الأمة حتىٰ النبي ﷺ، وهذا يلزم منه أن في الشريعة شيئا مجهولا لا يُعلم معناه، مع أن الله قَدْ أمرنا بِتَدَبُّرِ القرآن كله، فكيف نُؤمَرُ بِتدبُّرِ ما لا يَعرِفُ أحدٌ معناه؟!.

الوجه الثالث: أن الله في الآية لم يذم من اتبع المتشابه مطلقًا، وإنما قيده بابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وقد أمر الله بتدبر القرآن كله، وفهم معانيه في غير ما آية من كتابه.

الوجه الرابع: أن تعريف التأويل بأنه: «صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلىٰ الاحتمال المرجوح»، لم يعرف عن أحد من السلف -من الصحابة ومن اتبعهم بإحسان -، ولم يذكره أحد من أئمة المفسرين أنه المراد بالآية، وليس معروفًا في لغة العرب، فهو لا يخرج عن كونه اصطلاحًا، حادثًا، مبتدعا، لم يعرف إلا عن أهل الكلام.

الوجه الخامس: أن نفي علم التأويل ليس هو نفي علم معنىٰ الصفة، فإن

معنىٰ التأويل في الآية علىٰ قراءة الوقف: ما تؤول إليه حقيقة الشيء لا كما زعمه أهل الكلام.

فالتأْويل: تفعيل من أَوَّل يُؤَوِّل تأْويلًا، وثُلاثِيُّه آل يَؤُول، أَي: رجع وعاد[1].

فمعنىٰ التأويل هنا: ما تؤول إليه حقيقة الشيء.

قال ابن عباس في معنىٰ الآية: «يعني تأويله يوم القيامة»[2].

وإذا كان ذلك كذلك كان معنىٰ تأويل صفات الله هو: حقائق صفاته سبحانه، وهذا لا سبيل لمعرفته؛ لأن الله غيب، لم نره، ولا يوجد نظير له.

فحقيقة صفات الله لا يعلمها إلا هو سبحانه.

ولهذا المعنىٰ وقف جمع من أهل العلم في هذه الآية علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ كعائشة، وابن عباس، وعروة، وعمر بن عبد العزيز، ومالك، وغيرهم[3].

الوجه السادس: لو سلمنا جدلًا أن التأويل في الآية يراد به نفي المعنىٰ، فما بال الأشاعرة أصحاب دعوىٰ التفويض يثبتون معاني بعض الصفات كالسمع، والحياة، وغير ذلك مما يثبتونه؟!، ما هو إلا التحكم المحض!

ولهذا يلزمهم طرد ذلك فيما يثبتونه، وإلا كانوا متناقضين.

* * *

(١) انظر: لسان العرب (١١/ ٣٢).

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (٣/ ٢٣٦).

(٣) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (٣/ ٢٣٨).

• **الشبهة الثانية:**

استدلوا ببعض الآثار عن أئمة السلف التي فهموا منها أن مذهب السلف هو التفويض، ومن ذلك:

١- عن عبَّاسٍ الدُّورِي قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام يقول: **«هذه الأحاديثُ التي تُرْوَىٰ «ضحِكَ ربُّنا من قُنُوطِ عبادِهِ»**[١]**، «وإنَّ جهنَّم لا تمتلئُ حتىٰ يَضَعَ ربُّك قدَمَهُ فيها»**[٢]**، «والكرسِيُّ موضِعُ القدمَيْنِ»** وهذه

---

(١) أخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه باب فيما أنكرت الجهمية (ص١٢٧)ح ١٨١ وأحمد في المسند (ص١١٣٠)ح ١٦٢٨٩ و(ص١١٣١)ح ١٦٣٠٢ وعبد الله في السنة (١/ ٢٤٦) والآجري في الشريعة (٢/ ١٠٥٦) وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٣٨٢) والدارمي في نقضه علىٰ بشر المريسي (ص٤٨٨) من طرق عن حماد بن سلمة، عن يعلىٰ بن عطاء، عن وكيع ابن حُدُس، عن أبي رزين به.

والحديث رجاله ثقات إلا ما قيل في وكيع بن حدس. قال عنه ابن القطان:«مجهول الحال» كما في تهذيب التهذيب (٤/ ٣١٤) وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (ص٢٠٠): «من الأثبات» وقال الحافظ ابن حجر كما في التقريب: «مقبول». يعني: أنه يقبل حديثه عند المتابعة، وقد توبع؛ وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة (١/ ٤٠٩) من طريق دلهم بن الأسود بن عبد الله، عن أبيه، عن عمه لقيط، عن أبي رزين وفيه مرفوعًا: «وعلم يوم الغيث يُشرف عليكم أزلين مشفقين، فيظل يضحك، قد علم أن غِيَرَكم قريب» قال لقيط: فقلت: لن نعدم من رب يضحك خيرا. قال الألباني كما في السلسلة الصحيحة (٦/ ٧٣٤)ح ٢٨١٠: «حسنت متنه لمجموع الطريقين».

وللحديث أيضًا شاهدٌ مرسل أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٨٤)ح ٤٨٩٢ من طريق معمر عن إسماعيل بن أمية يرفعه للنبي ﷺ. فيكون الحديث بمجموع ذلك حسنًا.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه (ص١١٥٠) ح ٦٦٦١ ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (ص١٢٣٦) ح ٧١٧٧.

=

الأحاديثُ التي في الرُّؤْيَةِ[١] عندنا حَقٌّ، حَمَلَها الثقاتُ بعضُهُم عن بعضٍ، ونحن إذا سُئِلْنا عن تفسيرِها لا نُفسِّرُها، وما أدركتُ أَحَدًا يُفسِّرُها»[٢].

٢-قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «آمَنتُ بما جَاءَ عَنِ اللهِ، وبما جاءَ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ علىٰ مُرادِ رَسُولِ اللهِ ﷺ»[٣].

٣- عن الوليد بن مسلم رَحِمَهُ اللهُ قال: «سألتُ الأوزاعيَّ، والثوريَّ، ومالكَ بنَ أنس، والليثَ بن سعد: عن الأحاديثِ التي فيها الصفات ؟ فَكُلُّهُم قال: أمِرُّوها كما جَاءَتْ بلا كيف»[٤]. ونحو هذه الآثار.

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه منها:

الوجه الأول: أن هؤلاء الأئمة وغيرهم قد ثبت عنهم تفسير الصفات، فدل علىٰ أن مرادهم بنفي التفسير ليس هو التفسير الذي يُفهم من ظاهر النص، ويوضحه الوجه الذي بعده.

الوجه الثاني: ما جاء عنهم أنهم قالوا: (ولا تُفَسَّر) ونحوها من

بلفظ «لا تزالُ جهنَّم تقولُ: هلْ مِن مزيدٍ؛ حتىٰ يضَع ربُّ العزَّةِ فيها قدمه فتقول: قط قط، وَعِزَّتِك، وَيُزوَىٰ بعضُها إلىٰ بعض».

(١) وقد جمع أحاديثَ الرؤيةِ الآجريُّ في كتاب الشريعة الجزء السابع كتاب التصديق بالنظر إلىٰ الله (٢/ ٩٧٨-١٠٦٩).

(٢) أخرجه ابن منده في كتاب التوحيد ومعرفة الله ﷻ وصفاته علىٰ الاتفاق والتفرد (٣/ ١١٦) من طريق أحمد بن زياد عن عباس به. وسنده صحيح.

(٣) ذكره ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (ص١٦).

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٨٢) والبيهقي في الاعتقاد (ص١١٤) والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٧٠-٧١) وهو حسن.

العبارات، فمرادهم بنفيِ التفسير: هو التفسيرُ الذي يخالِفُ ظاهرَها، وهو تفسيرُ الجهميةِ، والمشبهةِ، ومن وافقهم، حيث إن تفسيرَهُم مبنيٌّ علىٰ التمثيلِ، والتكييف فقد قالوا: يدُ اللهِ كيدِ المخلوق، وسمعُ اللهِ كسمعِ المخلوق.

ولهذا قال الإمام الترمذي فيما تقدم نقله: «وأما الجهميَّةُ فَأنكرَتْ هذه الرواياتُ، وقالوا: هذا تشبيهٌ. وقد ذَكَرَ اللهُ ﷻ في غيرِ موضِعٍ من كتابه: اليدَ والسمعَ والبَصَرَ، فَتَأَوَّلَت الجهميةُ هذه الآياتِ فَفَسَّرُوها علىٰ غير ما فسَّرَ أهلُ العلمِ».

وأما قولهم: (قراءتها تفسيرها) ونحوها فمرادهم: أنها علىٰ ظاهرها المعروف في لغة العرب من غير تمثيل، ولا تكييف، فهي واضحة بينة علىٰ حسب مقتضىٰ لغة العرب.

قال أبو القاسم التيمي في توضيحِ كلام ابن عيينة: «إنما هي علىٰ ظاهِرِها المعروف المشهور مِن غيرِ كيف يُتَوَهَّمُ فيها، ولا تشبيه، ولا تأويل، قال ابن عيينة: كلُّ شيءٍ وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقراءَتُهُ تفسيرُهُ».

وأما الإمامُ الشافعيُّ رحمه الله فإنه يقرر وجُوبَ الإيمانِ بما جاءَ عَنِ اللهِ وبما جاءَ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ، وأنْ يَكونَ ذلك الإيمانُ علىٰ مُرادِ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، فَيُفَوَّضُ المعنىٰ إلىٰ اللهِ وَرَسولِهِ ﷺ إذا لم تُعرَفْ حقيقَةُ المعنىٰ، ولا يُفهَمُ مِن كلامِهِ رحمه الله التفويضُ المطلَقُ، وأنَّ في الشريعَةِ ما لا يَعرِفُ معناه أَحَدٌ، كيف وهو قد أثبت معاني الصفات؟!.

بقي بيان معنىٰ قولهم: **(أَمِرُّوها كما جاءت)**: مرادهم بذلك: إبقاءُ دلالتِها علىٰ ما جاءَتْ به مِنَ المعاني، ولو كانوا لا يعتقدونَ لها معنىً،

لقالوا: أَمِرُّوا لفظَها ولا تَتَعَرَّضُوا لمعانِيها.

وأما قولهم: (بلا كيف) ففيه إثباتُ حقيقَةِ المعنىٰ؛ لأنهم لو كانوا لا يعتقِدُونَ لها معنىٰ ما احتاجُوا إلىٰ نفيِ الكيفيَّة عنها، ولكانَ نفيُ الكيفية مِن لَغْوِ الكلامِ[1].

الوجه الثالث: أن كلام أئمة السلف يفسر بعضه بعضا، فقد جاء عن سفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ قال: كنتُ عندَ ربيعَةَ بنِ أبي عبد الرحمن فسأَلَهُ رَجُلٌ فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوَىٰ؟ فقال: الاستوَاءُ غيرُ مجهُولٍ، والكيفُ غيرُ معقولٍ، وَمِنَ اللهِ الرسالَة، وعلىٰ الرسُولِ البلاغُ، وعلينا التَّصْدِيق»[2].

وجاء رجُلٌ إلىٰ مالكِ بنِ أنس فقال: يا أبا عبد الله الرحمنُ علىٰ العرشِ استوىٰ كيفَ استَوَىٰ؟

فقال مالكٌ وقد عَلاه الرُّحَضَاء -يعني العرق-: الكيفُ غيرُ معقُولٍ، والاستوَاءُ منه غيرُ مجهُولٍ، والإيمانُ به واجِبٌ، والسؤالُ عنه بدعَةٌ، فإني أخَافُ أنْ تكُونَ ضَالا، وَأَمَرَ به فَأُخرِجَ»[3].

فقد بيَّن الإمامان لما سُئِلا عن معنىٰ الاستواءِ أنَّ الاستواءَ - وهو صفَةٌ مِن صفَاتِ اللهِ - غيرُ مجهُولٍ، وإنما هو مَعلُومٌ منْ جِهَةِ معناه، بخلافِ الكيفيةِ فإنهما قد بَيَّنا أنها غيرُ معقولَةٍ، فاتضح بذلك مقصود أئمة السلف من

---

(١) انظر: مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٤١-٤٢) وفتح رب البرية بتلخيص الحموية (ص٣٥-٣٦).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤٢). وسنده صحيح.

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤١) بلفظه.

قولهم «أمروها كما جاءت بلا كيف» ومن قولهم: «قراءتها تفسيرها»، ونحوها من العبارات.

وجاء أيضًا عن أبي عبيد أنه قال: «هذه أحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا شك فيها، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا يفسر هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره»(١).

فبين المراد من قوله: «لا يفسر» وأن مقصوده الكيفية، فحقيقة صفات الله لا تفسر، وليس المراد نفي تفسير معنىٰ صفات الله.

ومثله ما جاء عن سفيان بن عيينة أنه قال: «كل ما وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره، لا كيف، ولا مثل»(٢).

وقال أبو القاسم التيمي أثناء نقله لقول بعض علماء أهل السنة: «ولا نكيِّف صفات الله ﷻ، ولا نفسِّرها تفسير أهل التكييف والتشبيه، ولا نضرب لها الأمثال»(٣).

وقال الذهبي في توجيه كلام ابن عيينة «قراءتها تفسيرها»: «يعني أنها بينة واضحة في اللغة، لا يبتغىٰ بها مضائق التأويل والتحريف.

وهذا هو مذهب السلف مع اتفاقهم أيضا أنها لا تشبه صفات البشر بوجه؛ إذ الباري لا مثل له لا في ذاته ولا في صفاته»(٤).

---

(١) أخرجه الدارقطني في كتابه الصفات (ص٤٠).

(٢) أخرجه الدارقطني في كتابه الصفات (ص٤١).

(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥١٢).

(٤) العلو (ص٢٥١).

الوجه الرابع: أنه قد ثبت عن بعض أئمة الأشاعرة بيان مراد من قال من أئمة السلف عن الصفات أنها «لا تفسر».

قال البيهقي عند نقله لكلام ابن عيينة قوله: «كل ما وصف الله من نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه»: «وإنما أراد به - والله أعلم - فيما تفسيره يؤدي إلىٰ تكييف، وتكييفه يقتضي تشبيهه له بخلقه»[1].

الوجه الخامس: أن الأئمة ذكروا مثل هذه العبارات في عصر ظهرت فيه مقالة الجهمية، فيحمل كلامهم علىٰ عرف خطابهم.

* * *

(١) الاعتقاد (ص ١١٤).

خاتمة

إن مذهب التفويض باطل من جهتين:

الأولىٰ: من جهة نفسه.

الثانية: من جهة لوازمه.

أما من جهة نفسه، فإن التفويض مبني علىٰ نفي المعنىٰ المتبادر للذهن من اللفظ علىٰ حسب مقتضىٰ لغة العرب.

ومعلوم أن لغة العرب جاءت بألفاظ متضمنة لمعاني، وعليها نزل القرآن، فما من لفظ في القرآن إلا وله معنىٰ علىٰ حسب اللغة التي نزل بها القرآن.

فتقدير لفظ لا يُعلم معناه لا وجود له في القرآن؛ إذ إن القرآن مفهوم من جهة المعنىٰ علىٰ مقتضىٰ لغة العرب، فلو لم تكن ألفاظه مفهومة لما كان هناك فرق بين إنزاله بلغة العرب أو بغيرها.

وإذا كانت الدعوىٰ مبنية علىٰ قضية وهمية لا حقيقة لها كانت هي في نفسها وهمية لا حقيقة لها.

كما أن الخلق في ضرورة لمعرفة معاني صفات الله سبحانه؛ وذلك أن العبادة متوقفة علىٰ معرفة المعبود، وما له من أسماء وصفات، فإذا جُهلت معاني صفاته تعالىٰ لم تتحقق عبادته.

وعلىٰ هذا فمن المحال أن يريد منا سبحانه ألا نفهم أعظم الأمور ضرورة.

وأما من جهة لوازمه؛ فإن لمذهب التفويض لوازم باطلة، وفساد اللازم دليل علىٰ فساد الملزوم، ومن تلك اللوازم الباطلة ما يأتي:

الأول: أن مذهب التفويض مبني علىٰ أصل فاسد وهو التمثيل؛ وذلك أنهم لم يفهموا من المعنىٰ المتبادر من اللفظ إلا التمثيل، فلم يفهموا من الوجه المضاف لله إلا وجه المخلوق، ففروا من هذا إلىٰ التفويض.

فظهر من هذا أن قضية التفويض مبنية علىٰ مقدمة فاسدة، وفساد المقدمة يلزم منه فساد النتيجة المترتبة علىٰ تلك المقدمة.

فليس ظاهر نصوص الصفات التمثيل؛ لأن الله ليس كمثله شيء، وقد أضاف الصفة لنفسه، فعلم من ذلك أن صفاته سبحانه تليق به، لا يماثله فيها أحد.

وهؤلاء المفوضة جعلوا دلالة نصوص الوحيين كفرية؛ لأن تمثيل الله بخلقه كفر، فهل هناك محذور أعظم من جعل نصوص الوحيين - التي وصفها الله بأنها هدىٰ ورحمة - دلالتها كفرية؟! وهذا وحده كاف في إبطال مذهب التفويض.

الثاني: أن مذهب التفويض لزم منه تعطيل الله عن كماله، وتعطيل النصوص عن معانيها.

والتعطيل جحود وإنكار.

الثالث: أن مذهب التفويض يلزم منه نسبة الله إلىٰ غير الإرشاد

والنصح؛ وذلك أن ظاهر النصوص عندهم كفر، وهذا فيه تضليل للخلق، وعدم النصح لهم؛ لأن الله لم يبين لهم المعنىٰ الصحيح من تلك النصوص، وأراد منهم ألا يفهموا شيئا من معانيها مع أن ظاهرها الكفر.

فهل هناك طعنٌ في الله أعظم من هذا؟!!

سبحانك هذا بهتان عظيم.

الرابع: أن النصوص التي جاءت بالحض علىٰ تدبر القرآن وتعقله لا فائدة فيها، وهي من العبث؛ لأن التدبر لا يكون إلا فيما له معنىٰ، وأغلب القرآن علىٰ مذهب المفوضة لا يعلم معناه، فكيف يُحض علىٰ تدبره؟!

وتصور هذا يكفي في نقض مذهب المفوضة.

وفي الختام

هذا شيء من المحاذير الفاسدة التي تلزم أهل التفويض، وهي محاذير عظيمة لو تدبر فيها العاقل لعلم ما في مذهب التفويض من الشر العظيم، والضلال المبين.

والمذهب الحق لابد أن يكون في نفسه صحيحًا، وتكون لوازمه صحيحة؛ إذ إن لازم الحق حق.

فإن خلا من هذين الأمرين دل علىٰ فساده وبطلانه.

والله أعلم، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

* * *

فهرس الموضوعات

* * *